برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 4- 2007/6/8

المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي لإقرارها

البند 9 من جدول الأعمال

العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش
الأرض الفلسطينية المحتلة 10387.1

المساعدة الموجهة للإغاثة، ومساندة الأنشطة الإنتاجية، وتطوير المهارات، لصالح الفلسطينيين غير اللاجئين	
عدد المستفيدين:	665 000 مستفيد
مدة المشروع:	24 شهراً (2007/9/1- 2009 /8/31)
الاحتياجات من الأغذية:	164 605 أطنان مترية
التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)	
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**:	70 882 179
مجموع تكاليف الأغذية:	107 234 011

مقدمة للمجلس للموافقة

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2007/9-B/1
27 April 2007
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الانترنت على العنوان التالي:
(http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

المدير الإقليمي للشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا الشرقية (ODC):	Ms N. Sabra	Naila.Sabra@wfp.org
كبير موظفي الاتصال:	Ms F. Nabulsi	رقم الهاتف: 066513-2385

الرجاء الاتصال بالسيدة C. Panlilio، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

في عام 2006 أدت الأزمة المالية والمؤسسية التي عانت منها السلطة الوطنية الفلسطينية، وزيادة القيود على حركة الأشخاص والسلع، وتدمير الأصول الإنتاجية، وتصاعد العنف الداخلي بصورة شديدة، إلى تغيير المشهد السياسي وإلى تدهور الأوضاع الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويؤدي الفقر وانعدام الأمن الغذائي الناجمين عن النزاع المطوَّل وسياسة الإغلاق إلى تقويض التنمية الاقتصادية في المناطق الحضرية والريفية، وهو ما يلحق الضرر بنسبة 34 في المائة من السكان ويعرض للضرر نسبة أخرى قدرها 12 في المائة.

وتمشياً مع التقديرات الأخيرة ومع الاستعراض اللاحق، فإن هذه العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش تقترح تنفيذ أنشطة موجهة قائمة على الاحتياجات ومصممة لتقديم المساعدة وفقاً لبيانات المستفيدين المتعلقة بأوضاعهم الاقتصادية الاجتماعية وبسبل كسب العيش لضمان تلبية الاحتياجات الفعلية.

وستلبي عملية **البرنامج** الاحتياجات الغذائية للأشد ضعفاً من غير اللاجئين من خلال الإغاثة الطارئة والممتدة، وستسهم في تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر التي تعتمدها السلطة الوطنية الفلسطينية عبر مساندة تطوير المهارات والأنشطة الإنتاجية. وستركز هذه العملية على ما يلي: (1) تعزيز قاعدة المعارف، (2) علاقات الشراكة والمناصرة بشأن انعدام الأمن الغذائي بغية تحسين عملية الاستهداف والتنسيق، (3) ضمان الاستخدام الفعال للموارد مع التقليل في الوقت ذاته من الآثار السلبية على الإنتاج والأسواق.

وتسهم العملية في تحقيق الهدفين 2 و4 من الأهداف الاستراتيجية **للبرنامج**.

مشروع القرار*

يقر المجلس " العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش - الأرض الفلسطينية المحتلة 10387.1 " المساعدة الموجهة للإغاثة، ومساندة الأنشطة الإنتاجية، وتطوير المهارات، لصالح الفلسطينيين غير اللاجئين" (الوثيقة WFP/EB.A/2007/9-B/1).

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات (WFP/EB.A/2007/15) الصادرة في نهاية الدورة.

تحليل الوضع والتصورات

السياق

1- منذ اندلاع *الانتفاضة* الثانية في سبتمبر/أيلول عام 2000، عانت الأرض الفلسطينية المحتلة من ارتفاع هائل في معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

2- ونتيجة نمو حجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6 في المائة عام 2005 وانتخاب الرئيس عباس في يناير/كانون الثاني عام 2005 فقد انبعثت الآمال بتحقيق انتعاش اقتصادي وتحقيق تقدم نحو حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس الدولتين. على أن الأحداث التي شهدها عام 2006 قضت على هذا التفاؤل وأدت إلى تدهور الحالة الإنسانية.

3- وفي عام 2005 كانت نسبة 44 في المائة من السكان تندرج في عداد الفقراء؛ أما النسبة التقديرية لعام 2006 فتبلغ 65.8 في المائة[1]؛ ويمكن لهذه النسبة أن تصل إلى 72 في المائة بحلول عام 2007.[2] كما أن ظاهرة الفقر قد طالت أيضاً شريحة أوسع من السكان: فنسبة 55 في المائة من الأسر عاجزة عن تلبية احتياجاتها من الغذاء، والملبس، والمأوى[3]. وتعاني نسبة 30 في المائة من السكان المؤهلين للعمل من البطالة[4]؛ وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10 في المائة خلال النصف الأول من عام 2006، وهي النسبة ذاتها التي شهدتها الفترة 2000-2005.[5]

4- وفي أعقاب انتخابات يناير/كانون الثاني عام 2006 التي أسفرت بصورة غير منتظرة عن تنصيب حكومة تقودها حركة حماس، وقعت السلطة الوطنية الفلسطينية في أزمة سياسية ومالية حادة: إذ فقدت نسبة 75 في المائة من إيراداتها الشهرية[6] حيث امتنعت إسرائيل عن تسديد مدفوعات الضرائب الجمركية وحجبت الجهات المانحة الغربية دعمها المالي إلى أن تعلن حماس التزامها بالشروط الثلاثة التي وضعتها اللجنة الرباعية المؤلفة من الاتحاد الأوربي، والأمم المتحدة، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة[7].

5- وتم التعويض عن ذلك جزئياً بآليات مثل الآلية الدولية المؤقتة، وأموال من الجهات المانحة العربية والهيئات الخيرية، غير أن قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على توفير خدمات الصحة والتعليم والماء والإصحاح والخدمات الاجتماعية والمدنية التي تعتمد عليها غالبية الفلسطينيين قد تضررت بشدة.

---

[1] بيانات مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني بشأن معدلات الفقر، والمستندة إلى بيانات الدخل (الفصل الثاني).

[2] World Bank. *West Bank and Gaza Update*, September 2006, p.10. ويأخذ ذلك في الحسبان خط الفقر النسبي البالغ 2.2 دولار للفرد الواحد يوميا. أما خط الفقر المطلق فهو 1.6 دولار للفرد الواحد يوميا.

[3] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. 2007. عملية النداءات الموحدة.

[4] بيانات مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني. الفصل الثالث من عام 2006.

[5] United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), November 2006. *Prolonged Crisis in the Occupied Palestinian Territory: Recent Socio-Economic Impacts*.

[6] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. عملية النداءات الموحدة. 2007 يصل حجم ضرائب القيمة المضافة والضرائب الجمركية التي تقوم إسرائيل بتحصيلها نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية إلى 60 مليون دولار شهريا، وهو ما يشكل نسبة 50 في المائة من الإيرادات الشهرية لهذه السلطة. أما الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة إلى السلطة المذكورة فتبلغ قيمته 30 مليون دولار شهرياً، أي ما يعادل 25 في المائة من الإيرادات الشهرية.

[7] أشار بيان اللجنة الرباعية الصادر في 30 يناير/كانون الثاني عام 2006 إلى " .حق الشعب الفلسطيني أن يتوقع من الحكومة الجديدة أن تفي بتطلعات هذا الشعب إلى إحلال السلام وإنشاء كيان لدولة فلسطينية. وترى اللجنة الرباعية حتمية أن يلتزم كافة أعضاء الحكومة الفلسطينية المقبلة بنبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل والقبول بالاتفاقيات والالتزامات السابقة وتنفيذها، بما فيها خارطة الطريق". وحتى كانون الأول/ديسمبر عام 2006، لم تكن الحكومة التي تقودها حركة حماس قد لبت هذه الشروط.

6- ولم يتم دفع سوى جزء من رواتب العاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية البالغ عددهم 000 165 عامل، والذين يعيلون نسبة 25 في المائة من السكان[8]. وفي أغسطس/آب أضرب موظفو الخدمة المدنية في الضفة الغربية؛ وبحلول سبتمبر/أيلول واجهت السلطة الوطنية الفلسطينية خطر الفناء مع توقف الجهات الغربية المانحة عن تقديم المساعدة.

7- ومنذ يناير/كانون الثاني عام 2006، تصاعدت سياسة الإغلاق، أي سياسة فرض القيود على حركة البضائع والأشخاص من الأرض الفلسطينية المحتلة وإليها وداخلها: ولم تعد هناك من صلات اقتصادية اجتماعية تربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة المعزولين.

8- وأسفر هذا التفتيت عن إحداث تحولات ضارة بالزراعة والأسواق والعمالة والإنتاج الغذائي والتجارة. وزاد عدد نقاط التفتيش بنسبة 40 في المائة عام 2006؛ واكتمل الآن بناء نسبة 58 في المائة من الحاجز الذي يفصل الضفة الغربية عن إسرائيل[9]، مما يحول دون وصول نسبة 19 في المائة من أهالي الضفة الغربية إلى أراضيهم ونسبة 23 في المائة إلى أعمالهم[10].

9- وانخفضت حركة الأشخاص والبضائع من وإلى قطاع غزة عام 2006 على الرغم من إبرام اتفاق العبور والحركة في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2005. ومُنع العمال والتجار من دخول إسرائيل؛ وأدى الإغلاق المستمر لمعبر البضائع الرئيسية في المنطار (كارني)[11] إلى إلحاق خسائر مالية فادحة بالمزارعين ورجال الأعمال الغزاويين. أما أنشطة صيد الأسماك التي يعتمد عليها 000 35 شخص في معاشهم فلا يُسمح بممارستها إلا ضمن مسافة 6 إلى 10 أميال من ساحل غزة؛ بل إن الوصول إلى مناطق الصيد قد حظر تماماً على مدى أربعة أشهر من عام 2006.

10- وزادت وتيرة الغارات العسكرية وكثافتها خلال عام 2006، ولا سيما في قطاع غزة؛ وأدى ذلك إلى ارتفاع عدد الضحايا الفلسطينيين بنسبة أربعة أضعاف بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2005 [12] وتدمير ممتلكات وأراض خصبة ومرافق زراعية[13] بقيمة 23.5 مليون دولار، بالإضافة إلى البيوت والطرقات والجسور ومحطة توليد الطاقة الكهربائية الوحيدة في غزة. وارتفعت وتيرة العنف الداخلي وزادت حدته.

حالة الأمن الغذائي والتغذية

11- يؤدي الفقر وانعدام الأمن الغذائي الناجمين عن النزاع المطوَّل والغارات العسكرية وسياسة الإغلاق إلى تقويض التنمية الاقتصادية. وتتمثل الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في العجز عن شراء الغذاء نتيجة فقد العمالة وعدم التمكن من الوصول إلى موارد الأرض أو المياه والتعليم والصحة، بالإضافة إلى التحولات الاجتماعية في سياق الظروف الاقتصادية الاجتماعية المتدهورة.

---

[8] وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي فقد تم دفع نسبة 42 في المائة من مرتبات العاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية، غير أن ذلك يخفي تباينات حادة بين القطاعات.

[9] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. 2007. عملية النداءات الموحدة. في أوائل أكتوبر/تشرين الأول عام 2006 تم إنجاز مسافة 406 كيلومترات من أصل المسافة المزمعة البالغة 703 كيلومترات؛ وهناك 65 كيلومتراً قيد الإنشاء. وسيؤدي الحاجز عند اكتماله إلى إبقاء نسبة 10 في المائة من الضفة الغربية على الجانب الإسرائيلي و000 60 فلسطيني في مناطق مغلقة بين الحاجز والخط الأخضر.

[10] مسح أجراه *Institut Universitaire d'Etudes du Développement* في مايو/أيار عام 2006.

[11] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. 2007. عملية النداءات الموحدة. أُغلق معبر المنطار (كارني) على مدى 35 في المائة من العام وفُتح للواردات فقط.

[12] المصدر السابق. كانت الخسائر البشرية الإسرائيلية نصف ما كانت عليه في الفترة ذاتها من عام 2005.

[13] المصدر السابق. تم تدمير نحو 400 هكتار من البيارات والدفيئات والآبار، والمباني الزراعية والسياجات والبنى الأساسية للري في قطاع غزة، بما قيمته 23.5 مليون دولار.

12- ومن المرجح أن تسفر عمليات الإغلاق ونقاط التفتيش وإقامة الحاجز عن تفتيت النظم والأسواق الغذائية. ويتأكد ذلك من ظواهر الانحراف في السلاسل الزمنية السعرية وتزايد عزلة مناطق المستجمعات الاقتصادية. وتعمل الأسواق بشكل رديء وترتفع أسعار السلع الأساسية بسبب قلة عدد التجار، كما أن هناك اعتماداً على الواردات ذات التكاليف العالية للعوارية والمعاملات والنقل. وإلى أن تتمكن الأسواق من العمل بصورة طبيعية، وهو الوضع الذي يجب أن تكون عليه لتستجيب بسرعة وبدون ضغوط تضخمية للطلب المتصاعد الناشئ عن ضخ الأموال النقدية في الاقتصاد، فإن المعونة الغذائية تتمتع بمزايا نسبية واضحة[14].

13- ووفقاً للتقييم الشامل للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع الذي أعده **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة[15] فإن نسبة 34 في المائة من الفلسطينيين البالغ عددهم 3.9 مليون نسمة يعانون انعدام الأمن الغذائي كما أن نسبة 12 في المائة آخرين ستصبح عرضة لانعدام الأمن الغذائي في المستقبل القريب [16].

14- ومن بين الفلسطينيين غير اللاجئين، الذين يشكلون نسبة 58 في المائة من السكان، فإن هناك 672 000 شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي؛ كما أن هناك 259 000 شخص آخر يمكن أن ينضموا إلى هذه الفئة إذا لم يتحسن الوضع.

15- ويتفشى انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية والريفية على حد السواء، إلا أن هناك فوارق واسعة إذ أن هذه الظاهرة أكثر انتشاراً في قطاع غزة، حيث يعاني 58 في المائة من غير اللاجئين من انعدام الأمن الغذائي (76 في المائة في محافظة رفح)، بالمقارنة مع 24 في المائة في الضفة الغربية (42 في المائة في محافظة طوباس) (انظر الملحق الثالث).

16- وقد وصلت قدرة الفلسطينيين على الصمود إلى أقصى درجات تحملها. وفي الفصل الأول من عام 2006، خفضت الأسرة الفلسطينية المتوسطة إنفاقها النقدي على الغذاء بنسبة 7.8 في المائة بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2005؛[17] وأدى ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية إلى هبوط بنسبة 4 في المائة في كمية الأغذية المشتراة.[18] وتلجأ الأسر بصورة متزايدة إلى بيع أصولها الإنتاجية أو تتكبد الديون أو تسحب أطفالها من المدارس. وأفاد تقييم لمشروع الغذاء مقابل التعليم أجراه **البرنامج** في 2006 بأن معدلات التسرب من المدارس قد ارتفعت من 0.9 في المائة عام 2001 إلى 9.8 في المائة عام 2003 وأن الأزمة الأخيرة قد أضعفت من قدرة الآباء على إبقاء أطفالهم في المدارس وعلى توفير فطور متوازن.

17- وما تزال معدلات سوء التغذية الحاد البالغة 1.9 في المائة ومعدلات سوء التغذية المزمن البالغة 9.4 في المائة في صفوف الأطفال دون سن الخامسة ثابتة. ويعتبر نقص الحديد وفيتامين ألف واليود أكثر المشكلات التغذوية شيوعا؛ وتعاني نسبة 38 في المائة من الأطفال بين 12 و59 شهراً من فقر الدم، بينما تقاسي نسبة 22 في المائة منهم من نقص فيتامين ألف.

---

[14] WFP. 2006 *Market Assessment of the OPT*. Cairo, ODC.

[15] WFP/FAO CFSVA. December 2006

[16] يشير ذلك إلى المستوى ذاته من انعدام الأمن الغذائي الذي كشف عنه التقييم المماثل لعام 2003، غير أنه بالنظر إلى اختلاف الطرق المستخدمة فإنه من الصعب مقارنة الأرقام.

[17] بيانات مسح الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني (يونيو/حزيران 2006).

[18] التقييم الشامل للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع **للبرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة. ديسمبر/كانون الأول 2006. أشارت التقارير إلى أن كمية الأغذية المستهلكة قد انخفضت بنسبة 4 في المائة (مسح الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني – الفصل الأول من عام 2006).

التصورات

18- من المرجح أن يظل الفقر وانعدام الأمن الغذائي متفشيين على المدى المتوسط. وقد تآكلت قدرة الأرض الفلسطينية المحتلة على توليد النمو الاقتصادي تآكلاً خطيراً[19] وتضرر القطاع الخاص بشدة. ومن المنتظر أن تنخفض المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية لتصل إلى معدلات مماثلة لما شهدته السنوات الأولى من *الانتفاضة*، ولا سيما في قطاع غزة[19]؛ ومن المتوقع حدوث أزمات إنسانية محلية.

19- وما لم يتم التوصل إلى حل سياسي للأزمة، فإن المساعدات ستظل تتسم بأهمية حاسمة. وسيؤدي المزيد من التدهور في الوضع إلى تفاقمات أخرى في الهشاشة وانعدام الأمن الغذائي.

سياسات السلطة الوطنية الفلسطينية والأطراف الأخرى وقدراتها وتدابيرها

سياسات السلطة الوطنية الفلسطينية وقدراتها وتدابيرها

20- في ضوء الآفاق الواعدة لعام 2005، فقد وضعت السلطة الوطنية الفلسطينية والهيئات الإنسانية خططاً على أساس الانتقال من مرحلة الأزمة إلى مرحلة الإنعاش.

21- ويتمثل هدفا خطة التنمية متوسطة المدى للسلطة الوطنية الفلسطينية للفترة 2005-2007 في التخفيف من وطأة الفقر والتنمية المؤسسية، على أن يتم تحقيقهما بواسطة برامج ذات أولوية تُعنى بما يلي (1) الحماية الاجتماعية، (2) الاستثمار في الرأسمال الاجتماعي، والبشري، والمادي، (3) الحكم الرشيد، (4) نمو القطاع الخاص. وتم اعتماد استراتيجية وطنية للأمن الغذائي وسياسة وطنية للتغذية في أواخر عام 2005.

22- وتشكل الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي الإطار لنهج مستدام متعدد القطاعات إزاء انعدام الأمن الغذائي، وترويج التنمية وشبكات السلامة من خلال تعزيز الروابط بين أنشطة الأمن الغذائي والحد من الفقر وتوطيد التنسيق بين الوكالات الإنسانية، ووزارات السلطة الوطنية الفلسطينية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

23- وتدعو سياسة التغذية إلى ما يلي: (1) وضع نظام وطني لمراقبة التغذية؛ (2) إدارة حالات نقص الحديد وفيتامين ألف وفيتامين دال واليود؛ (3) تشجيع الرضاعة الطبيعية الحصرية؛ (4) تنفيذ رصد النمو؛ (5) تحسين تغذية التلاميذ؛ (6) تحسين نوعية الغذاء وسلامته؛ (7) إدارة حالات سوء التغذية الحاد والمعتدل.

24- واعتُمدت خطة صحية مدرسية خمسية تشدد على التغذية المدرسية والتغذية عام 2006.

25- ويُدرج تقييم الأمم المتحدة المشترك للفترة 2006-2008 دور وكالات الأمم المتحدة ضمن إطار إدارة المعونة المقدمة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. غير أن التزايد الحاد في الاحتياجات عام 2006 أدى إلى التحول نحو إغاثة الطوارئ؛ ويشكل النداء الموحد لعام 2007 زيادة بنسبة 74 في المائة عما كان عليه الحال عام 2006.

[19] World Bank. September 2006. *West Bank and Gaza Update*.

الإجراءات التي اتخذتها الجهات الفاعلة الأخرى

26- يركز **البرنامج** على مساعدة غير اللاجئين؛ وستوفر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) المعونة الغذائية لنحو 1.4 مليون لاجئ عام 2007.[20] وقامت منظمات غير حكومية بتنفيذ عمليات ضيقة النطاق لتوزيع الأغذية مثل منظمة التضامن العربي، ولا سيما خلال شهر رمضان، غير أن **البرنامج** سيكون المزوِّد الهام الوحيد للمعونة الغذائية لغير اللاجئين.

التنسيق

27- يجري العمل على إرساء علاقات شراكة استراتيجية مع مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والأونروا ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من أجل التصدي لظاهرة انعدام الأمن الغذائي متعددة الأبعاد ولمناصرة الجهود الوطنية للتخفيف من وطأة الفقر. وتتضمن الشراكة مع الأونروا تنفيذ عمليات توزيع طارئة منسقة وإجراء مشاورات منتظمة.

28- وتروج جماعة الأمن الغذائي التي يتولى **البرنامج** رئاستها بصورة مشتركة مع منظمة الأغذية والزراعة لتبادل وتنسيق المعلومات[21].

أهداف مساعدات البرنامج

29- تتمثل الأهداف في تلبية الاحتياجات الغذائية لمعظم المعانين من الضعف وانعدام الأمن الغذائي في صفوف غير اللاجئين ومساندة السلطة الوطنية الفلسطينية في جهودها للحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية وتطوير المهارات.

30- وتُسهم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في تحقيق الهدفين الاستراتيجيين 2 و4 والأهداف الإنمائية للألفية 1 و2 و3.[22]

استراتيجية استجابة البرنامج

مساعدات البرنامج في الأرض الفلسطينية المحتلة حتى هذا التاريخ

31- يعمل **البرنامج** في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1991. وبغية التصدي للوضع الإنساني المتدهور عام 2002، قام **البرنامج** بتنفيذ عمليتي طوارئ متتاليتين. وبدأت العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش - الأرض الفلسطينية المحتلة

[20] OCHA CAP. 2007. p.46

[21] تضم هذه الجماعة: **البرنامج**، ومنظمة الأغذية والزراعة والأونروا ومنظمة كير *ومنظمة العمل ضد الجوع* ولجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية التابعة للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية واتحاد لجان العمل الزراعي وشبكة "معاً" للتنمية في رام الله والمفوضية الأوربية ومكتب الجماعة الأوربية للشؤون الإنسانية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

[22] الهدف الاستراتيجي 2: حماية سبل العيش في حالات الأزمات وتعزيز القدرة على مقاومة الصدمات؛ الهدف الاستراتيجي 4: دعم فرص الالتحاق بالتعليم والحد من الفوارق بين الجنسين في الحصول على التعليم والتدريب على اكتساب المهارات؛ الهدف الإنمائي للألفية 1: الحد من الفقر والقضاء على الجوع؛ الهدف الإنمائي للألفية 2: تعميم التعليم الابتدائي؛ الهدف الإنمائي 3 للألفية: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

10387.0 في سبتمبر/أيلول 2005 لمساعدة 000 480 نسمة من الفلسطينيين من غير اللاجئين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي لمدة عامين ولبناء قدرة الجهات النظيرة في السلطة الوطنية الفلسطينية على إدارة برامج المعونات الغذائية.

32- وفي يوليو/تموز 2006 وسَّع **البرنامج** عمليته لمساندة 000 600 من المستفيدين. وأكد تقييم الاحتياجات الطارئة ضرورة تنشيط خطة الطوارئ **للبرنامج** للاستجابة إلى مشكلة فقد الدخول في قطاعات الزراعة وصيد الأسماك وتربية الدواجن، وانخفاض مدفوعات مرتبات السلطة الوطنية الفلسطينية، وزيادة أسعار السلع الأساسية. وبالنظر إلى الصعوبات التي واجهتها السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد حظي تعزيز علاقات الشراكة القائمة بالأولوية بالمقارنة مع عملية بناء القدرات.

33- وفي نوفمبر/تشرين الثاني عام 2006 أشار تقرير لوكالة الأونروا إلى أن المساعدات الإنسانية قد أدت إلى تخفيض عدد الأفراد المعانين من فقر شديد بنسبة 13.5 في المائة عام 2004 وبنسبة 20.6 في المائة عام 2005؛[23] كما أشار هذا التقرير إلى أن المعونة الغذائية عام 2006 كانت أكثر أنواع المساعدة شيوعاً، واستفادت منها نسبة 78 في المائة من الأسر المتلقية للمعونة. ولاحظ التقييم الشامل للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع لعام 2006 بأن المعونة حسنة التوجيه قد حالت دون حدوث زيادة في انعدام الأمن الغذائي منذ عام 2003، ولا سيما في صفوف غير اللاجئين.

مخطط الاستراتيجية

34- تقترح العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش – الأرض الفلسطينية المحتلة 10387.1، التي صُممت على أساس عمليات تقدير الأمن الغذائي والأسواق ومشروع الغذاء مقابل التعليم والتغذية، وبالاستناد إلى الاستعراض اللاحق في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2006، القيام بأنشطة موجهة لتقديم المعونة وفقاً لبيانات الأمن الغذائي، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وسبل كسب العيش المتعلقة بأشد الفلسطينيين ضعفاً من غير اللاجئين لضمان تلبية الاحتياجات الفعلية والمساهمة في البرنامج الوطني للحماية الاجتماعية.

35- وينصب التركيز على الأنشطة التي تظهر المزايا النسبية للمعونة الغذائية وهي: توفير،على نحو مجد من حيث التكلفة، ولا سيما من خلال استهداف المناطق التي يضر فيها تفتيت الأسواق بالإمدادات الغذائية.

36- وقد طبق أسلوب اعتماد أنشطة وحصص غذائية لفئات المستفيدين المختلفة. وستوفر الحصص الكاملة للأشخاص المعتمدين تماماً على المساعدة؛ بينما ستوفر حصص مخفضة إلى المستفيدين ذوي الموارد المحدودة. وستتمتع حصص الغذاء مقابل العمل بقيمة تحويل اقتصادي؛ بينما ستعمل حصص الغذاء مقابل التدريب كمحفز.

37- وستشدد العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش على الاعتماد الذاتي من خلال الأنشطة الإنتاجية: فستنصب أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب على خلق الظروف اللازمة لزيادة القدرة الإنتاجية وتوليد فرص العمل؛ أما أنشطة الغذاء مقابل التعليم فستسهم في تطوير المهارات.

38- وجرت دراسة أنشطة الحد من الفقر مثل برامج النقد مقابل العمل خلال مرحلة التصميم لضمان التكامل ولمنح تدخلات **البرنامج** ميزة نسبية؛ وهذه هي التدخلات المفضلة لمبادرة خلق الوظائف المشتركة بين الأمم المتحدة والسلطة الوطنية الفلسطينية.

[23] UNRWA. *2006Prolonged Crisis in the Occupied Palestinian Territory: Recent Socio-Economic impact Gaza, OPT.*

39- وقد عُممت اعتبارات التمايز بين الجنسين تمشياً مع التزامات **البرنامج** المحسنة تجاه النساء في مختلف جوانب العملية؛ وسيساند المكتب القطري مشاركة النساء في تصميم المشروعات وتنفيذها.

40- وجرى تعليق بعض الأهداف المتصلة ببناء القدرات بسبب الجمود الحالي في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. على أن **البرنامج** سيدعم علاقات الشراكة في جهوده لتعزيز الأمن الغذائي والرصد التغذوي وسيدعو إلى الاستجابة المنسقة كأساس لبناء القدرات في المستقبل حينما تكون الظروف ملائمة.

41- وتتألف العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش من ثلاثة مكونات أساسية هي: (1) الإغاثة الطارئة والممتدة، (2) الإنعاش من خلال مساندة الأنشطة الإنتاجية وتطوير المهارات، (3) تعزيز قاعدة المعارف، وعلاقات الشراكة، والمناصرة. ومن أصل المستفيدين المستهدفين البالغ عددهم 000 665 مستفيد، بما في ذلك 000 90 من التلاميذ، فإن نسبة 43 في المائة ستتلقى المساعدة عبر أنشطة الإغاثة و57 في المائة من خلال أنشطة الإنعاش.

العنصر الأول - المساعدة الممتدة والطارئة

مساعدة المحرومين

42- سيقوم **البرنامج**، بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية، بتغطية الاحتياجات الغذائية للمحرومين من خلال (1) التوزيع العام الموجه نحو الأسر المسجلة في برنامج الوزارة لحالات العسر الشديد، (2) التغذية المؤسسية للأفراد في المنازل لصالح العجائز، والأيتام، والمستشفيات.

43- وستوفر التغذية المؤسسية المساعدة لنسبة 8 في المائة من المحرومين؛ ويتسم ذلك بأهمية حاسمة نظراً لتناقص قدرات السلطة الوطنية الفلسطينية. وستمنح الأولوية للمؤسسات التي تحصل على دعم محدود أو التي ينعدم فيها مثل هذا الدعم[24].

44- وسيجري **البرنامج** اتصالات مع الوزارة والبنك الدولي بشأن مشروع إصلاح شبكة السلامة الاجتماعية لاستعراض معايير الأهلية للبرنامج الخاص بحالات العسر الشديد وللمخصصات النقدية المحدودة[25] وضمان الوصول إلى الخدمات الاجتماعية. ويمكن لهذا المشروع أن يخلق شبكة سلامة منسقة.

مساعدة المجموعات الضعيفة

45- أوضح التقييم الشامل للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع أن انعدام الأمن الغذائي يؤثر على المناطق الحضرية والريفية وأن بعض من أدرجهم تقدير عام 2003 في فئة "الفقراء الجدد" قد عجزوا عن تصحيح المسار الانخفاضي في حالتهم الاقتصادية الاجتماعية. وستوجه عمليات التوزيع العام التي يقوم بها **البرنامج** لحصص تغطي 60 في المائة من الاحتياجات الغذائية نحو الأسر الحضرية أساساً التي تفاقم انعدام أمنها الغذائي للحيلولة دون لجوئها إلى استراتيجيات التصدي للحرمان والكرب.

[24] في أعقاب تقييم داخلي لمشروع التغذية المؤسسية عام 2006، جرى تحسين أدوات التقدير والاستهداف.

[25] تقدم الوزارة عادة مخصصات نقدية محدودة لحالات العسر الشديد. غير أنه بالنظر إلى الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية فإن هذه المخصصات لم تدفع عام 2006؛ وقامت الآلية الدولية المؤقتة بتوفير مخصص واحد بقيمة 1500 شيكل لكل أسرة عوضاً عن ذلك.

المساعدة الطارئة الاحترازية

46- يمكن أن تؤدي المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية المتدهورة، والغارات العسكرية المتصاعدة، والعمليات المطولة لتطبيق حظر التجول، والتفشي المحتمل لأنفلونزا الطيور إلى خلق المزيد من الأزمات الإنسانية المحلية. وتتضمن العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش اعتماداً للطوارئ لمساعدة الأشخاص الذين تطالهم الأزمات من خلال تقديم حصص غذائية جاهزة. كما ستُقام مخزونات غذائية لضمان الاستجابة في الوقت المناسب.

العنصر الثاني - الإنعاش من خلال مساندة الأنشطة الإنتاجية وتطوير المهارات

مساندة الأنشطة الإنتاجية

47- سيركز برنامج الغذاء مقابل العمل على صون أصول الزراعة وصيد الأسماك لتنشيط الاعتماد الذاتي واسترداد سبل كسب العيش، بما يسهم في إرساء الأمن الغذائي في الأجل الطويل؛ وسيُشجع العاطلون عن العمل في المناطق المستهدفة على المشاركة. وستؤخذ ظاهرة الموسمية في الحسبان.

48- أما برنامج الغذاء مقابل التدريب الذي سيُعنى بتوليد الدخول والتدريب الحرفي فسيسهم في تحقيق الاعتماد الذاتي من خلال توفير المهارات القابلة للتسويق وصناعة المنتجات الاستهلاكية لمساندة تنويع سبل كسب العيش. وسيجري تشجيع علاقات الشراكة لضمان الوصول إلى خطط القروض الائتمانية الصغيرة.

49- وسيتواصل الدعم لصغار منتجي زيت الزيتون في الضفة الغربية. وإذا ما دعت الحاجة فسيقوم **البرنامج** من خلال وزارة الزراعة بشراء ما يصل إلى 1000 طن متري من هذا الزيت من المزارعين الفقراء ممن تقل مساحة أراضيهم عن 3 هكتارات ويعانون من صعوبات التسويق بغية ضمان أرباح منصفة لهم. وسيوزع الزيت على المستفيدين من خلال **البرنامج** في المناطق التي ينعدم إنتاجه فيها أو يكاد.

تطوير المهارات

50- تمشياً مع السياسة الوطنية للتغذية، فإن برنامج الغذاء مقابل التدريب في ميدان المهارات الحياتية الموجه نحو المجموعات الضعيفة، التي تشكل النساء والفتيات نسبة 70 في المائة من المشاركين فيها، سيعمل على تعليم القراءة والكتابة والحساب وترويج التغذية الجيدة، والصحة، والرعاية، والنظافة البدنية، والإصحاح.

51- وسينفذ **البرنامج** مشروعاً رائداً للتغذية المدرسية الطارئة في مناطق انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة لتشجيع الآباء على إبقاء أطفالهم في المدارس والحد من مخاطر التسرب في دور الحضانة والمدارس الأساسية. وستتولى الرابطات النسائية إعداد وجبات خفيفة مغذية للتلاميذ في مرحلة ما قبل الدراسة والمدارس الابتدائية وذلك للقضاء على الجوع قصير الأجل ومساعدتهم على التركيز على التعلم.

العنصر الثالث ـ تعزيز قاعدة المعارف، وعلاقات الشراكة، والمناصرة

52- سيشارك **البرنامج** منظمة الأغذية والزراعة في استحداث نظام لرصد الأمن الغذائي يشتمل على مؤشرات للدخل، والإنفاق، والفقر، والمخزونات، والأسواق، والإنتاج. وبالتعاون مع وزارة الصحة، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف سيُدرج مكون للتغذية ضمن هذا النظام بما يكفل إدماج البيانات الوطنية للمسح التغذوي. وسيُقام نظام رصد الأمن الغذائي بالتعاون مع المؤسسات الوطنية ويتم تسليمه لها بصورة تدريجية.

53- وستعمل وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها على تحليل الأسعار الشهرية بالتعاون مع السلطة الوطنية الفلسطينية؛ وسيعزز ذلك من قدرة المكتب القطري على تحليل الأسواق وتقدير الاحتياجات. وسيقوم هذا المكتب بانتظام بتحديث خطته الاحترازية.

54- وبفضل البيانات المنتظمة لنظام رصد الأمن الغذائي وتحليل الأسواق المتعلقة بالعوامل التي تؤثر على الأمن الغذائي، وأعداد السكان المعانين من انعدام الأمن الغذائي، ومواقعهم، وسماتهم، سيُتاح توجيه المعونة وتعديل البرامج في الوقت المناسب وسيؤدي إلى الاستخدام الفعال للموارد وإلى الحد من الآثار السلبية للمساعدة. وستسفر إجراءات الاستعداد للطوارئ عن تعزيز قدرة المكتب القطري على التخطيط للأزمات والتصدي لها على أساس معلومات موثوقة.

55- ولكي يضع **البرنامج** نفسه في موضع قيادة القطاع ومناصرة الجوانب متعددة الأبعاد لانعدام الأمن الغذائي والجهود الوطنية للتخفيف من وطأة الفقر فإنه سيقوم بما يلي:

- إرساء علاقات شراكة مع وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، والأونروا فيما يتعلق بالدراسات، وعمليات تقدير الاحتياجات، ووثائق السياسات؛
- إصدار *أطلس انعدام الأمن الغذائي* لإيضاح ظاهرة انعدام الأمن الغذائي بالمقارنة مع الفقر، والمؤشرات الاقتصادية الاجتماعية والتغذوية (وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها)؛
- تعزيز مجموعة الأمن الغذائي كمنتدى لتبادل المعلومات وتعزيز التنسيق؛
- المشاركة في عمليات التنسيق تحت قيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لضمان إبراز مسألة الأمن الغذائي.

استراتيجية الانسحاب

56- سينهي **البرنامج** مساعداته في الأرض الفلسطينية المحتلة تدريجياً حينما تسوَّى مشكلة ضيق اليد على توفير الغذاء وتستعيد السلطة الوطنية الفلسطينية الموارد اللازمة لاستئناف مساعداتها. وتشمل العوامل المساهمة في النمو الاقتصادي وتعزيز الدخول ما يلي: (1) التقليص من القيود المفروضة على الحركة بما يتيح استعادة سبل كسب العيش المستدامة والمتنوعة؛ (2) التقليص من السياسات التقييدية لاستعادة نسب التبادل التجاري لصغار المنتجين؛ (3) إصلاح الخراب اللاحق بالمواد والأرض الزراعية الناجم عن الغارات؛ (4) التخفيف من القيود المفروضة على صيد الأسماك في غزة.

57- ويلتزم **البرنامج** بخطة التنمية الحكومية. ورغم الأزمة الراهنة، فإن المساعدات المقدمة ستدعم خدمات السلطة الوطنية الفلسطينية لا الاستعاضة عنها بمساعدة المحرومين فإن **البرنامج** يقدم العون مؤقتاً للسلطة الوطنية الفلسطينية، المسؤولة عن تنفيذ هذا البرنامج، إلى أن تتمكن من استئناف الخدمات بذاتها.

58- وبهدف مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية، سيتم تسليم نظم الاستهداف ورصد الأمن الغذائي في البرنامج المطورة بالشراكة مع مؤسسات هذه السلطة ستُسلم في نهاية المطاف إلى تلك المؤسسات لتمكينها من تقديم خدمات كافية إلى السكان المعانين من انعدام الأمن الغذائي.

59- وبالنسبة للتغذية المدرسية، فإن استراتيجية الانسحاب تستند إلى علاقات الشراكة لبناء قدرات المؤسسات النسائية لتوفير الوجبات الخفيفة المدرسية ذات التكاليف المنخفضة، بمساهمات من الآباء، وتحت إشراف السلطة الوطنية الفلسطينية.

المستفيدون والاستهداف

60- سيساعد **البرنامج** 665 000 من الفلسطينيين من غير اللاجئين المعانين من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك 90 000 تلميذ. ويعرض الجدول 2 المعلومات المتعلقة بالمستفيدين والمستندة إلى نتائج التقييم الشامل للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع؛ وستكون نسبة 38 في المائة من المستفيدين في قطاع غزة، و62 في المائة في الضفة الغربية؛ وستصل نسبة النساء بين المستفيدين إلى 52 في المائة[26].

[26] يأخذ تقسيم المساعدة بين قطاع غزة والضفة الغربية في الحسبان أن 33 في المائة من سكان القطاع هم من غير اللاجئين؛ في حين تصل هذه النسبة في الضفة الغربية إلى 72 في المائة.

الجدول 1 – معلومات عن المستفيدين ومعايير الاستهداف لكل نوع من أنواع الأنشطة

نوع النشاط	هدف المساعدة	معلومات عن المستفيدين/معايير الاستهداف	الاستهداف الجغرافي
الإغاثة الطارئة والممتدة			
مساعدة المحرومين	تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية	تعتمد الأسر اعتماداً كلياً على المساعدة – وهي الأسر التي لا معيل لها، بما في ذلك الأسر التي تترأسها نساء أو مسنين، والأسر التي لها أعضاء معوقين أو مرضى مزمنين الأفراد المقيمين في المؤسسات الاجتماعية	كل المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك المؤسسات الاجتماعية التي تفتقر إلى المساعدات أو تكاد.
مساعدة أشد المجموعات ضعفا	اتقاء الحرمان من خلال المساهمة في تلبية الاحتياجات الغذائية وتفادي اللجوء إلى استراتيجيات التصدي للكرب التي تقوض بسبل كسب العيش والأمن الغذائي في المستقبل	الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والمنكوبة بالفقر الدخلي والاستهلاكي دون أن تكون محرومة، والتي ترتفع فيها معدلات أعداد المعالين، وتتسم بعدم انتظام العمالة.	المراكز الحضرية؛ وينبغي التركيز على المحافظات التي تزيد فيها معدلات انعدام الأمن الغذائي عن المتوسط الوطني.
المساعدة الطارئة الاحترازية	تلبية الاحتياجات الغذائية الفورية	الأشخاص العاجزون مؤقتاً عن الوصول إلى الغذاء بسبب الأزمات الإنسانية المحلية؛ وينبغي أن يتقرر ذلك على أساس تقديرات الاحتياجات الطارئة	المناطق التي تعاني من عمليات حظر التجول، والغارات، وأنفلونزا الطيور، والأوضاع السياسية الاجتماعية المتدهورة
الإنعاش من خلال مساندة الأنشطة الإنتاجية وتطوير المهارات			
الغذاء مقابل العمل لصون الأصول الإنتاجية	تنشيط الاعتماد الذاتي من خلال صون أصول الزراعة وصيد الأسماك	سيحظى بالأولوية المزارعون وصيادو الأسماك الفقراء والعاطلون لفترات طويلة عن العمل	المناطق الريفية ومناطق صيد الأسماك
مساعدة صغار منتجي زيت الزيتون	مساندة توليد الدخل لصالح المزارعين الفقراء من خلال توفير فرص التسويق	المزارعون الفقراء الذين تقل مساحة أراضيهم عن 3 هكتارات	المحافظات المنتجة لزيت الزيتون في الضفة الغربية
الغذاء مقابل توليد الدخل والتدريب الحرفي	تنشيط الاعتماد الذاتي عبر توفير المهارات والأصول القابلة للتسويق	العمال غير المهرة والعاطلون عن العمل لفترات طويلة	المناطق الحضرية وإلى حد أقل المناطق الريفية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي
التدريب على المهارات الحياتية	التزويد بالمهارات الحياتية وترويج التغذية الجيدة، والصحة، والرعاية، والنظافة البدنية، والإصحاح	المجموعات الضعيفة، مع التركيز على النساء الذين سيشكلون نسبة تزيد على 70 في المائة من المستفيدين	المحافظات التي تزيد فيها معدلات انعدام الأمن الغذائي عن المتوسط الوطني وحيث تتوافر قدرات تنفيذ محلية.
المشروع الرائد للتغذية المدرسية التابع لبرنامج الغذاء مقابل التعليم	الحد من الجوع قصير الأجل، وتحسين معدلات الحضور، وترويج نقل الدخل والتلاحم الاجتماعي	كل الأطفال في مرحلة ما قبل الدراسة والمدارس الابتدائية في مناطق مختارة.	المحافظات التي تزيد فيها معدلات انعدام الأمن الغذائي عن المتوسط الوطني وحيث تتوافر قدرات تنفيذ محلية.

الجدول 2 – المستفيدون بحسب نوع النشاط وموقعه				
نوع النشاط	قطاع غزة	الضفة الغربية	مجموع الأرض الفلسطينية المحتلة	النسبة (%)
الإغاثة الطارئة والممتدة				
مساعدة المحرومين	90 000	98 000	188 000	43
مساعدة أشد المجموعات ضعفا	32 000	43 000	75 000	
المساعدة الطارئة الاحترازية	11 000	12 000	23 000	
مجموع الإغاثة	**133 000**	**153 000**	**286 000**	
الإنعاش من خلال مساندة الأنشطة الإنتاجية وتطوير المهارات				
الغذاء مقابل العمل	45 000	100 000	145 000	57
الغذاء مقابل توليد الدخل والتدريب الحرفي	22 000	50 000	72 000	
التدريب على المهارات الحياتية	22 000	50 000	72 000	
الغذاء مقابل التعليم - التغذية المدرسية	30 000	60 000	90 000	
مجموع الإنعاش	**119 000**	**260 000**	**379 000**	
مجموع العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش	**252 000**	**413 000**	**665 000**	
% قطاع غزة/الضفة الغربية	38	62		

الاعتبارات التغذوية والحصص الغذائية

61- تعكس الحصص الغذائية في الجدول 3 العادات المحلية وتتماشى مع توصيات استعراض التغذية الذي قام به **البرنامج** في ديسمبر/كانون الأول عام 2006. ويوضح الجدول 4 المتطلبات الغذائية للمستفيدين البالغ عددهم 000 665 على مدى 24 شهرا.

62- ووفقاً للسياسة الوطنية للتغذية وسياسات **البرنامج** بشأن التقوية بالمغذيات الدقيقة[27]، فإن **البرنامج** سيواصل توزيع الأغذية المقواة ويناصر المبادرات الوطنية بشأن نقص المغذيات الدقيقة، بالتعاون مع وزارة الصحة، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والقطاع الخاص.

[27] WFP/EB.A/2005/5- A/2.

الجدول 3 – السلة الغذائية بحسب نوع النشاط

نوع النشاط	الهدف	الحبوب	البقول	الزيت النباتي	السكر	الملح المزود باليود	اللحوم/الأسماك المعلبة	التمر المجفف	سعرة/شخص/يوم
الإغاثة الممتدة والطارئة									
مساعدة المحرومين: التوزيع العام الموجه والتغذية المؤسسية*	تلبية الاحتياجات الغذائية الكاملة	400	35	40	30	5	-	-	2 046
مساعدة أشد المجموعات ضعفا: توزيع الأغذية العام الموجه، حصة مخفضة*	تلبية الاحتياجات الغذائية الجزئية	300	20	20	10	5	-	-	1 375
المساعدة الطارئة الاحترازية	تلبية الاحتياجات الغذائية الفورية	400	-	20	10	5	100	50	2 015
الإنعاش من خلال مساندة الأنشطة الإنتاجية وتطوير المهارات									
الغذاء مقابل العمل**	نقل الدخول	450	25	40	25	5	-	-	2 175
الغذاء مقابل توليد الدخل والتدريب الحرفي**	توفير الحوافز	300	20	20	10	5	-	-	1 375
التدريب على المهارات الحياتية**	توفير الحوافز	300	20	20	10	5	-	-	1 375
الغذاء مقابل التعليم – التغذية المدرسية الطارئة	وجبات خفيفة يومية لتحسين القدرة على التعلم	100	-	10	10	3	20	-	536

*وفقاً للحجم الفعلي للأسرة.

** متوسط حجم الأسرة = 6 أفراد.

الجدول 4 – مجموع المتطلبات السلعية على مدى سنتين

نوع النشاط	متوسط أيام التغذية في السنة	الحبوب	البقول	الزيت النباتي	السكر	الملح المزود باليود	اللحوم/الأسماك المعلبة	التمر المجفف	المجموع
الإغاثة الممتدة والطارئة									
مساعدة المحرومين	365	54 897	4 804	5 490	4 117	685	-	-	**69 993**
مساعدة أشد المجموعات ضعفا	365	16 425	1 095	1 095	548	274	-	-	**19 437**
المساعدة الطارئة الاحترازية	300	5 520	-	276	138	69	1 380	690	**8 073**
الإنعاش من خلال مساندة الأنشطة الإنتاجية وتطوير المهارات									
الغذاء مقابل العمل	240	31 320	1 740	2 784	1 740	348	-	-	**37 932**
الغذاء مقابل توليد الدخل والتدريب الحرفي	240	10 368	691	691	346	173	-	-	**12 269**
الغذاء مقابل التعليم – المهارات الحياتية	240	10 368	691	691	346	173	-	-	**12 269**
التغذية المدرسية الطارئة	180	3 240	-	324	323	97	648	-	**4 632**
المجموع		**132 138**	**9 021**	**11 351**	**7 558**	**1 819**	**2 028**	**690**	**164 605**

ترتيبات التنفيذ

الشركاء المتعاونون

63- ستتواصل علاقات الشراكة الراسخة مع مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. وهؤلاء الشركاء ملتزمون بضمان عدم تأثر مشروعات **البرنامج** تأثراً ملموساً بالإضراب المطوَّل للعاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية.

64- وسيكون من ضمن الشركاء المتعاونين في برنامج الغذاء مقابل العمل منظمة خدمات الإغاثة الكاثوليكية والمؤسسة الدولية للإسكان التعاوني وفقاً للتغطية الجغرافية وقدرة التنفيذ. وسيتم اختيار الشركاء لأنشطة مساعدة أشد المجموعات ضعفاً، وأنشطة توليد الدخل، والتدريب الحرفي، والتدريب على المهارات الحياتية على أساس الخبرات والاحتياجات التدريبية. وسيتعزز التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووزارة التخطيط لاستكمال المدخلات وحشد خبرات إضافية.

65- وسيُنفذ مشروع التغذية المدرسية بالشراكة مع إدارة الصحة المدرسية في وزارة التربية والتعليم العالي فيما يتعلق بالمدارس الابتدائية، ومع مؤسسة الشرق الأدنى لدور الحضانة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالنسبة للرابطات النسائية.

66- وستحدد خطابات الاتفاق مع الشركاء المتعاونين المسؤوليات إزاء الاستهداف، واختيار المستفيدين، وأشكال التنفيذ، ونظم التوزيع، والرصد والإبلاغ؛ كما ستوفر الخطوط التوجيهية والتدريب.

اختيار الأنشطة

67- ستتولى لجنة للاستعراض البرامجي تابعة **للبرنامج** إلى جانب موظفي الشركاء المتعاونين اختيار واعتماد الأنشطة، ولا سيما أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب، وذلك لضمان أن تكون المشروعات:

- متماشية مع الأولويات الإنمائية الوطنية ومع أهداف **البرنامج**، وسياساته، وإجراءاته؛
- استهداف المناطق والأسر الأشد معاناة من انعدام الأمن الغذائي؛
- البرهنة على المزايا النسبية للمعونة الغذائية؛
- ضمان أن تكون المجتمعات المحلية والأفراد هي الجهات المتلقية مباشرة لمخرجات المشروعات المستدامة التي ستُحدث تحسينات مستدامة في ميادين سبل كسب العيش، والتغذية، والتعليم.

المشاركة

68- تستند أشكال التنفيذ على التقييمات والمشاورات مع الشركاء، والمنظمات المجتمعية، ولجان الإغاثة المحلية، والمجموعات النسائية، والمستفيدين؛ وستشكل النساء نسبة 50 في المائة من أعضاء اللجان المحلية لاختيار المشروعات وصياغتها.

البنود غير الغذائية

69- تم تخصيص أموال في الميزانية للبنود غير الغذائية التي سيتولى الشركاء المتعاونون توريدها لصالح (1) المؤسسات الاجتماعية والرابطات النسائية المستهدفة لضمان الإعداد المناسب للوجبات في المؤسسات وللوجبات الخفيفة المدرسية؛ (2) أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب لضمان توافر ما يلزم من أدوات، ومواد، ومعينات تدريبية.

ترتيبات إدارة الموارد

70- اعتمد **البرنامج** على استعراض أساليب العمل ومبادرات تمويل رأس المال العامل من أجل الاستفادة على أحسن وجه من الموارد وضمان تسليم الأغذية في المواعيد المحددة. وأتاحت سلفة لرأس المال العامل بقيمة 13.2 مليون دولار في يوليو/تموز عام 2005 انطلاق العمليات في الوقت المناسب؛ وحالت سلفة أخرى بقيمة 9.5 مليون دولار في يونيو حزيران 2006 دون انقطاع خطوط الإمداد. وتم تسديد هذه السلف أثناء العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 10387.0. وسيواصل **البرنامج** الاستعانة بهذه الآليات حسب الاقتضاء وسيناصر اعتماد المرونة في استعمال أموال الجهات المانحة للنهوض باستخدام الموارد.

71- وسيؤدي تطبيق النموذج الجديد لأساليب العمل اعتباراً من عام 2007 إلى تحسين استخدام موارد **البرنامج** من خلال تحسين تخطيط المشروعات، وإدارة الموارد، والتمويل، وتخصيص الموارد.

ترتيبات الشؤون اللوجستية والمشتريات

72- يتسم تسليم الأغذية في الوقت المناسب إلى قطاع غزة والضفة الغربية بالصعوبة بسبب الافتقار إلى الموانئ أو المطارات؛ وهناك عدد قليل من ممرات الإمداد كما تطبق إجراءات تخليص جمركية وأمنية صارمة على البضائع المشحونة في حاويات وافدة إلى ميناء أشدود الإسرائيلي، وتخضع أي حركة للبضائع للتنسيق الإجباري مع الجيش الإسرائيلي، وتُفرض قيود بشكل متكرر على مسارها.

73- وتجري العناية بهذه الجوانب على النحو التالي:

- ارتفع نصيب المشتريات المحلية إلى 40 في المائة؛ ويتم شراء السلع محلياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يوفر بديلاً مرناً ومجدي من حيث التكلفة يسهم في ضمان التسليم في الوقت المناسب. وتم التخفيف من آثار ذلك على الأسواق المحلية.

- تتسم عمليات التسليم إلى غزة بكثرة مشكلاتها لأن أسلوب إعادة نقل البضائع ظهراً لظهر إجباري عند المعبر الوحيد للبضائع، وهو معبر المنطار (كارني) الذي ظل مغلقاً بنسبة 35 في المائة عام 2006؛ وعندما يُفتح هذا المعبر فإنه يسمح لبضعة حاويات بالعبور فحسب، مما يحد من وصول البضائع الإنسانية.

- وقد افتتح **البرنامج** ممراً بديلاً واعداً من مصر من خلال معبر كاريم شالوم، مما يساعد على وصول الشحنات في الوقت المناسب إلى غزة. وقام **البرنامج** من حين إلى آخر بالتفاوض على مرور البضائع المحملة على منصات تحميل عبر معبر صوفا شبه الرسمي، ولكن مع تكبد تكاليف أعلى. ويستأجر **البرنامج** مخزناً بسعة 3 000 متر مربع في المنطار (كارني) للتخزين في حالات الإغلاق.

- وبمقدور **البرنامج** نقل الحاويات عبر نقاط التفتيش في الضفة الغربية من دون الاضطرار إلى القيام بعمليات إعادة النقل. غير أنه يجري بناء محطات مثل تلك القائمة في المنطار (كارني) عند كل نقاط الدخول إلى الضفة الغربية؛ ومع اقتراب الانتهاء من بناء الحاجز، فإنه قد يُطلب من **البرنامج** استخدامها، مما سيعرقل عمليات تسليم الشحنات الإنسانية ويؤدي إلى زيادة التكاليف.

- وتعتبر أسعار النقل الداخلي والتخزين والمناولة للمسافات القصيرة مرتفعة بسبب سياسة الإغلاق. ولبيان التكاليف المتكبدة، تُستخدم ثلاثة أسعار للنقل الداخلي والتخزين والمناولة فيما يتعلق بمشتريات السلع الداخلية، والإقليمية (مصر)، والمحلية. ويتولى نظام معالجة حركة السلع وتحليلها تتبع السلع من ميناء التحميل حتى قيام الشركاء المتعاونين بتوزيعها.

الترتيبات المؤسسية

74- **للبرنامج** مكتب قطري في القدس الشرقية. وفي غزة هناك مكتب فرعي، أما في الضفة الغربية فثمة مكتب فرعي آخر يتقاسمه **البرنامج** مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب ميداني يتشاطره مع اليونيسيف؛ وثمة مكتب لوجستي في أشدود. ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أمر العلاقات الرسمية مع الحكومة الإسرائيلية ويوفر الخدمات الإدارية **للبرنامج**. ومنذ عام 2006، اضطلع **البرنامج** بمناولة المعاملات المالية بغية التعزيز من جدوى التكاليف وفعاليتها.

رصد الأداء

75- تشكل الإدارة القائمة على النتائج الأساس الذي ترتكز عليه العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، التي صُممت وفقاً لإطار منطقي (انظر الملحق الثاني).

76- ويستند نظام الرصد والتقييم في المكتب القطري على النهج المشترك للرصد والتقييم، وهو مدعوم بقاعدة للبيانات؛ وستتم مواءمة هذا النظام وفقاً للنتائج التشغيلية بما يتيح رصد المخرجات. وسيقيَّم التقدم دورياً عبر مقارنة مؤشرات المخرجات مع بيانات خط الأساس.

77- ويتولى المراقبون الميدانيون **للبرنامج** جمع بيانات الرصد الكمية والنوعية بانتظام وفقاً لقوائم تدقيق. وقد اختُبرت هذه القوائم ميدانياً وتم تعديلها بالتعاون مع الشركاء. وستوفر قوائم تدقيق متعلقة بخطط الأنشطة وإنجازاتها البيانات بشأن المخرجات الكمية والنوعية. وستستنير عمليات تنفيذ المشروعات واتخاذ القرارات والإبلاغ بتقارير الرصد المنتظمة.

78- وستُنفذ عمليات التقييم الخارجية للمشروعات لتحسين التصميم البرامجي. وقد نُفذ الاستعراض اللاحق للعملية الجارية مع الشركاء في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2006 عوضاً عن التقييم الرسمي؛ وسيقوم مكتب التقييم بإجراء تقييم منتصف المدة خلال النصف الثاني من عام 2008.

تقدير المخاطر والتخطيط الاحترازي

تقدير المخاطر

79- تشمل المخاطر ذات الأثر السلبي المحتمل على عملية **البرنامج** ما يلي: (1) تصاعد الاقتتال الفئوي بما يؤدي إلى تدهور البيئة الأمنية، (2) فرض المزيد من القيود على الأنشطة الإنسانية، (3) شلل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة الاقتتال الداخلي وقلة المساعدات الدولية.

80- ويمكن أن يؤدي أي تفش واسع النطاق لأنفلونزا الطيور على نحو ما حدث في غزة في مارس/آذار عام 2006 إلى كارثة إنسانية تلحق بالأطفال والأشخاص العاملين في الزراعة ضيقة النطاق، الذين سيعانون من الافتقار إلى البروتينات الغذائية.

التخطيط الاحترازي

81- أعد **البرنامج** خطة احترازية في مارس/آذار عام 2006 لمواجهة التدهور المحتمل في الوضع السياسي والإنساني نتيجة انتخابات يناير/كانون الثاني. وشمل تصور الحالة الأسوأ مقاطعة السلطة الوطنية الفلسطينية وتصاعد الأعمال العدائية فيما بين الفصائل الفلسطينية ومع إسرائيل، بما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية وإلى زيادة هشاشة الوضع. وأسفر رصد الوضع المتدهور وتنفيذ استعراض للاحتياجات في يونيو/حزيران عام 2006 عن تنشيط الخطة التي دعت إلى زيادة عدد المستفيدين بنسبة 25 في المائة.

82- وستُحدَّث الخطة لتعكس التطورات المتعلقة بهذه المخاطر. وسيواصل **البرنامج** المشاركة في التخطيط لحالات الطوارئ المشترك بين الوكالات، ولا سيما إزاء أنفلونزا الطيور، باستخدام نهج يغطي الأمن الغذائي وقيود الصحة العامة والحيوانية وإدارة المخاطر.

الاعتبارات الأمنية

83- من الأرجح أن يظل الأمن في قطاع غزة (المرحلة 4) والضفة الغربية (المرحلة 3) من دون استتباب. ولا يُستهدف موظفو الأمم المتحدة في العادة، ولكن هناك مخاطر جسيمة ترتبط بالعمليات العسكرية، وتزايد أنشطة النشطاء والمستوطنين، وعمليات العبور عند نقاط التفتيش.

84- وفي إطار توجيه إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة، يشارك **البرنامج** في الخلية الأمنية وفريق إدارة الأمن. وهناك نظام لاسلكي يعمل على مدى 24 ساعة وآليات لتبادل المعلومات؛ كما وهناك مستشار للإجهاد.

85- ولدى **البرنامج** منسق مدني/عسكري لتيسير وصول وحركة موظفي **البرنامج** وسلعه من خلال التحاور مع الجيش الإسرائيلي وشركاء الأمم المتحدة والاتصال بإدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة، وتقديم المشورة للموظفين بشأن الأمن وتوفير التدريب وتحديث خطط الأمن والحراسة والسلامة والإخلاء.

86- وتمتثل مكاتب **البرنامج** وعرباته وأماكن إقامة موظفيه للمعايير الدنيا للأمن التشغيلي ومعايير الأمن التشغيلي الدنيا في أماكن الإقامة. وقد تم استخدام عربة مدرعة في قطاع غزة؛ أما في الضفة الغربية فيحمل الموظفون معدات حماية شخصية.

الملحق الأول- ألف

تفاصيل تكاليف المشروع			
	الكمية (بالطن المتري)	متوسط تكلفة الطن المتري (بالدولار)	القيمة (بالدولار)
التكاليف التي يتحملها البرنامج			
ألف- تكاليف التشغيل المباشر			
السلع *			
- الحبوب	132 138	304	40 181 844
- البقول	9 021	820	7 397 220
- الزيت النباتي	11 351	1 228	13 939 028
- السكر	7 558	500	3 779 000
- الملح الممزوج باليود	1 819	160	291 087
- اللحوم المعلبة	1 648	2 500	4 120 000
- التمور	690	600	414 000
- الأسماك المعلبة	380	2 000	760 000
المجموع	**164 605**		**70 882 179**
النقل الخارجي			7 593 007
النقل الداخلي والتخزين والمناولة			9 318 238
مجموع النقل الداخلي والتخزين والمناولة			**9 318 238**
تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى			3 976 878
مجموع تكاليف التشغيل المباشرة			**91 770 302**
باء- تكاليف الدعم المباشرة [1] (انظر الملحق الأول - باء)			**8 448 400**
جيم- تكاليف الدعم غير المباشرة (7 في المائة) [2]			**7 015 309**
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج			**107 234 011**
* هذه سلة أغذية افتراضية تستخدم لأغراض وضع الميزانية وإجازة المشروعات. ويمكن أن تتباين محتوياتها.			

[1] رقم إرشادي لأغراض إعلامية - يتم استعراض تقسيم تكاليف الدعم المباشرة سنويا.

[2] يمكن تعديل نسبة تكاليف الدعم غير المباشرة من قبل المجلس التنفيذي خلال تنفيذ المشروع.

الملحق الأول - باء

احتياجات الدعم المباشر (بالدولار)	
الموظفون	
الموظفون المهنيون الدوليون	2 079 720
الموظفون المهنيون الوطنيون	784 000
موظفو الخدمة العامة الوطنيون	2 969 600
الحوافز	105 480
الخبراء الاستشاريون الدوليون	234 000
الساعات الإضافية	43 200
سفريات (بعثات عمل الموظفين)	132 000
تدريب الموظفين وتطويرهم	172 000
التأمين الطبي	45 600
المجموع الفرعي	**6 656 600**
تكاليف المكاتب والتكاليف الأخرى المتكررة	
إيجار المرافق	398 800
المرافق (العامة)	102 000
الإمدادات المكتبية	46 000
خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	240 000
إصلاح المعدات وصيانتها	12 000
صيانة المركبات وتكاليف تشغيلها	252 000
مصروفات مكتبية أخرى	36 000
خدمات منظمات الأمم المتحدة	140 000
المجموع الفرعي	**1 226 800**
معدات وتكاليف ثابتة أخرى	
أثاث وأدوات ومعدات	212 000
مركبات	150 000
معدات الاتصالات /تكنولوجيا المعلومات	294 000
المجموع الفرعي	**656 000**
مجموع تكاليف الدعم المباشر	**8 448 400**

الملحق الثاني – الإطار المنطقي

سلسلة النتائج	مؤشرات الأداء	المخاطر، الافتراضات
الأثر الإسهام في تحقيق خطة تنمية منتصف المدة للسلطة الوطنية الفلسطينية من خلال مساعدة المحرومين، وحماية سبل كسب العيش، ومساندة الأنشطة الإنتاجية وتطوير المهارات.	**مؤشرات الأثر** تحول إيجابي في الأمن الغذائي الأسري وسبل كسب العيش.	توقف نزع الطابع المؤسسي عن السلطة الوطنية الفلسطينية عدم تدهور البيئات السياسية والأمنية تواصل دعم الجهات المانحة، ولا سيما المساهمات النقدية
الهدف الاستراتيجي 2: حماية سبل العيش في حالات الأزمات وتعزيز القدرة على مقاومة الصدمات		
الحصائل 1.1 تزايد القدرة على تلبية الاحتياجات الغذائية في الأسر المستهدفة في حالات الأزمات.	**مؤشرات الحصائل** 1.1 النسبة المخصصة للغذاء من إنفاق الأسر المستفيدة.	
المخرجات 1.1.1 توفير الأغذية في الوقت المناسب وبكميات كافية للمستفيدين المستهدفين في الأزمات ومراحل الانتقال.	**مؤشرات المخرجات** 1.1.1.1 (بحسب المشروع، والفئة، والمجموعة العمرية، والجنس): ➢ تلقي المستفيدين الفعليين للمساعدة الغذائية **للبرنامج** كنسبة مئوية من المستفيدين المزمعين. ➢ الأطنان المترية الفعلية من الأغذية الموزعة عبر كل نشاط كنسبة مئوية من عمليات التوزيع المزمعة. ➢ المشاركون الفعليون في كل نشاط كنسبة مئوية من عمليات التوزيع المزمعة. 2.1.1.1 ➢ أعداد وأنواع الأصول المنشأة/ التدريب المنفذ. ➢ نسبة النساء في مناصب اتخاذ القرارات في لجان إدارة الأغذية. ➢ عدد الشركاء الذين تم اجتذابهم لإتاحة الحصول على القروض الائتمانية الصغيرة.	مشاركة السكان المستفيدين في تحديد وتخطيط، وتنفيذ وصيانة أنشطة المشروعات والأصول المنشأة. اختيار الشركاء للتنفيذ. الوفاء بالتزامات الشركاء. عدم زيادة عمليات الإغلاق. عدم حدوث انقطاع في خطوط الإمداد.

الملحق الثاني – الإطار المنطقي

سلسلة النتائج	مؤشرات الأداء	المخاطر، الافتراضات
2.1.1 تعزيز المعرفة والمناصرة فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي.	1.2.1.1 ➢ نظم رصد الأمن الغذائي المشتملة على مكوِّن تغذوي. ➢ عدد تحليلات الأسواق المنفذة. ➢ إنجاز أطلس انعدام الأمن الغذائي.	تنفيذ النظام الوطني للتغذية.
الهدف الاستراتيجي 4: دعم فرص الالتحاق بالتعليم والحد من الفوارق بين الجنسين في الحصول على التعليم والتدريب على اكتساب المهارات		
الحصائل: (بحسب الجنس ونوع المدارس التي تتلقى المساعدة): 1.2 الحفاظ على الانخراط في المدارس. 2.2 المواظبة على الدراسة. 3.2 الحفاظ على الإنجازات التعليمية. 4.2 الحفاظ على المساواة بين الجنسين.	**مؤشرات الحصائل** (بحسب الجنس ونوع المدارس التي تتلقى المساعدة): 1.1.2 الانخراط المطلق. 1.2.2 معدلات المواظبة. 1.3.2 معدلات الرسوب. 2.3.2 معدلات التسرب. 1.4.2 نسبة الفتيات إلى الفتيان المنخرطين.	تخفيف الأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية واستئناف دفع المرتبات الكاملة إلى العاملين في وزارة الصحة. اعتمادات الميزانية الخاصة بالتعليم الأساسي كافية وحسنة التوقيت. استمرار المدارس في العمل. تخصيص الشركاء لموارد بشرية كافية لبرنامج الغذاء مقابل التعليم.
المخرجات: المخرجات أدناه تتعلق بالحصائل 1.2، 2.2، 4.2 1.2.2 توفير الأغذية للتلاميذ المستهدفين بكميات كافية وفي الوقت المناسب. 2.1.2 توفير الأغذية لمراكز وأفران النساء بكميات كافية وفي الوقت المناسب. 3.1.2 توفير الحصص الغذائية التحفيزية للنساء بكميات كافية وفي الوقت المناسب.	**مؤشرات المخرجات:** 1.1.1.2.التلاميذ الفعليون المتلقون للمساعدة كنسبة مئوية من التلاميذ المزمعين، بحسب المجموعة العمرية والجنس. 2.1.1.2.الكمية الفعلية من الأغذية الموزعة كنسبة مئوية من الكمية المزمعة بحسب السلع. 1.2.1.2.العدد الفعلي لمراكز وأفران النساء المتلقية للأغذية كنسبة مئوية من المراكز والأفران المزمعة. 2.2.1.2.الكمية الفعلية من الأغذية الموزعة على مراكز وأفران النساء كنسبة مئوية من الكمية المزمعة بحسب السلع. 1.3.1.2.العدد الفعلي للنساء المتلقيات للحصص الغذائية التحفيزية كنسبة مئوية من الرقم المزمع. 2.3.1.2.الكمية الفعلية من الحصص الغذائية التحفيزية الموزعة على النساء كنسبة مئوية من الكمية المزمعة بحسب السلع.	عدم حدوث انقطاعات مدرسية مهمة. عدم زيادة عمليات الإغلاق أو الاستعاضة عنها بتدابير أخرى. استمرار الرابطات والأفران النسائية في العمل. عدم حدوث انقطاع في خطوط الإمداد.

الملحق الثالث

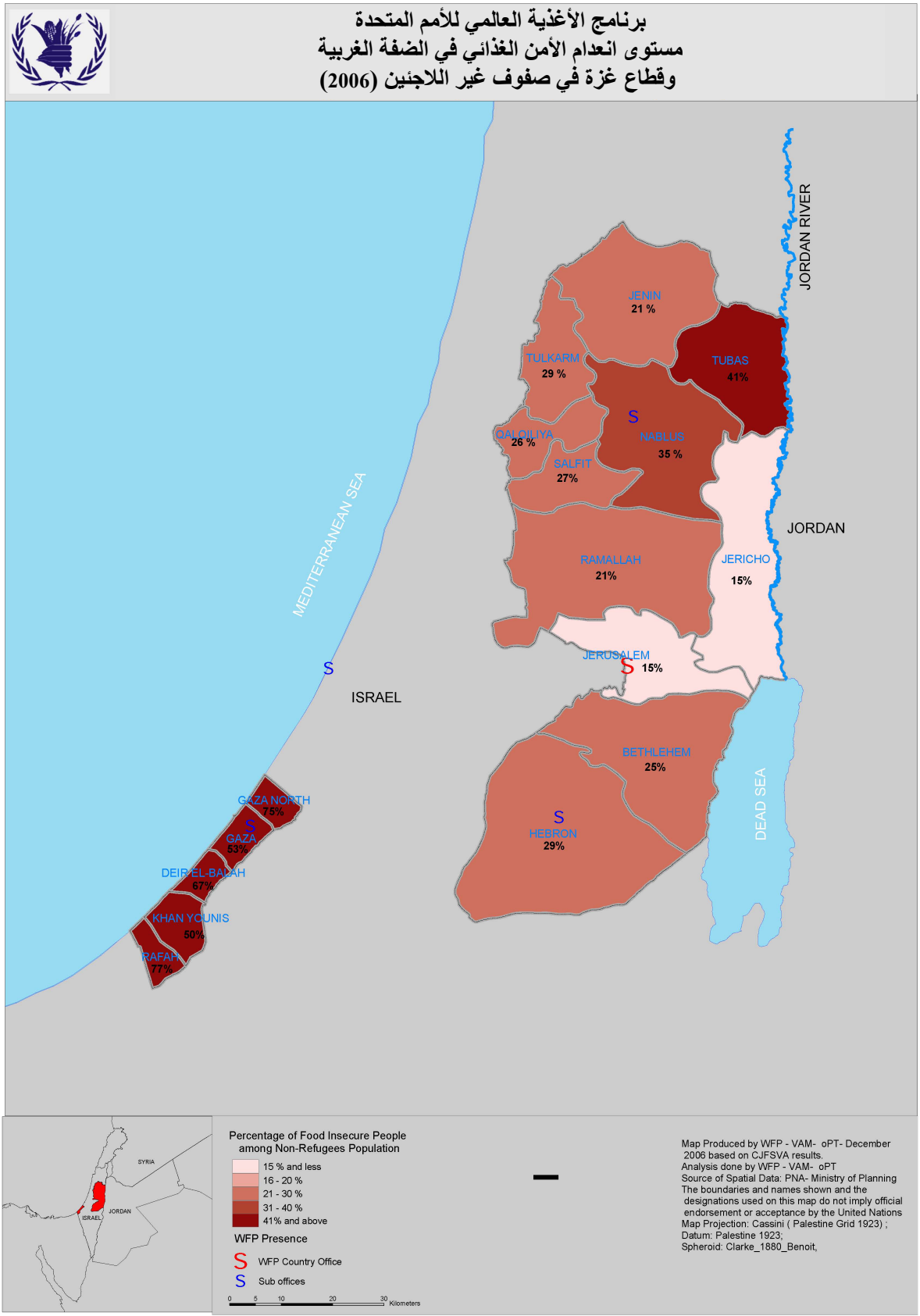

إن الإشارات والمواد المستخدمة في هذا المنشور لا تعبر بأي حال من الأحوال عن برنامج الأغذية العالمي بشأن المركز القانوني أو حدود أو تخوم لأي بلد أو تراب أو مدينة أو موقف منطقة أيا كانت.